

3. بيان كون الوضع عاما و الآخرين خاصين

قرّر ذلك بوجوه مثل:

- «ان ذات النسبة تعلقية فلا جامع ذاتي بين انحاءها؛ لان الغاء التعلق منها اخراج لها عن النسبية، فلا بد من الوضع لانحائها بجامع عنواني يجمع شتاتها. و حيث ان النسبة بين عنوان النسبة الكذائية و معنوياتها نسبة الاعم و الاخص كان الوضع عاما و الموضوع له خاصا»¹.

من الواضح ان الموضوع له اذا افترض كونه خاصا فلا محالة يكون المستعمل فيه ايضا خاصا.

و قيل في ذلك ايضا:

- «...لكن القول بايجادية بعض الحروف بنفس الاستعمال و عدم استقلال الحروف في المفهومية و المعقولية و الوجود مطلقا يثبت ما هو المختار من كون الوضع مطلقا عاما و الموضوع له خاصا . اما في الايجادية منها كحروف النداء و التوكيد فواضح جدا بعدما عرفت من انها وضعت لايجاد معانيها من النداء و شبهه بالحمل الشايح ...فهى آلات لايجاد المعاني بنفس الاستعمال و الوجود حتى الايقاعى منه يساوق بوجه الوحدة التى هى عين جزئية المستعمل فيه و خصوصية الموضوع له. و اما القسم الآخر اعنى الحاكيات من الحروف فتوضيحه : انك قد عرفت ان معانى الحروف نفس الربط و التدلى بالغير و القيام بشئ آخر خارجا و ذهنا فهى اذن لا تتقوم فى الخارج الا بالوجودات المستقلة مفهوما و وجودا كالجواهر او مفهوما فقط كالأعراض كما انه لا تتقوم فى الذهن الا ان تلحظ حالة للغير و مندكة فيه و الا لزم الانقلاب فيها و خرجت عن كونها معان حرفية. و قس على هذا مقام الدلالة . اصلها و كيفيتها فلا يستفاد من الحروف المجردة معنى ما لم يضم اليها شئ من الاسماء كما ان كيفية دلالتها اعنى دلالتها على الوحدة و الكثرة ايضا كذلك ... اذا تمهد ذلك فنقول: المعنى الذى هذا شأنه الموصوف بانه لا يستقل جوهرًا و وجودًا و دلالة و كيفية لا يتصور له جامع كلى ينطبق على افراده و يحكى عن مصاديقه لان الجامع على فرضه يجب ان يكون من سنخ المعانى الحرفية فلا بد و ان يكون ربطا بالحمل الشايح و الا انقلب معنا اسميا و كونه ربطا بالحمل الشايح يلازم فرديته و هو خلف، بل لا بد عند الوضع من التوسل ببعض العناوين الاسمية التى لا تكون جامعا ذاتيا لها و لا يمكن ايقاع الربط بها ، كمفهوم الابتداء الآلى و النسبة مما لا تكون من سنخ المعانى الحرفية فلا بد حينئذ من الالتزام بخصوص الموضوع له فى الحروف كافة بعد عموم وضعها فالواضع لا مناص له الا ان يتصور معنى اسميا كالأبتداء و نحوه مشيرا به الى افراده و مصاديقه بالحمل الشايح فيضع لفظة «من» مثلا لما هو مصداق بالحمل الشايح ...»².

1. نهاية الدراية، ج1، ص19.

2. تهذيب الاصول، ج1، ص20 و21؛ لاحظ ايضا محاضرات فى اصول الفقه، ج1، ص82 و83؛ و...

اقول: القدر المشترك في التقريرات لهذه الفكرة و المحور الذي تدور الفكرة حوله: ان سنخ المعاني الحرفية كان على وجه لا يقبل جامع مقولي ماهوى و ما كان كذلك فليس عاما بوجه.

و ما ذكر في الحروف يأتي في الهيئات الناقصة كهيئات المشتقات و الاضافة حرفا بحرف.³

التحقيق في المسالة

ان التحقيق في المسالة و بيان الراى المختار فيها من بين هذه الآراء او غيرها يتم بشيئين و هما :

- نقد ما مرّ في بيان المذاهب كله ان كان الكل يقبل التضييق او بعضه ان كان بعضه كذلك؛
- بيان المختار و الدفاع عنه.

فنقول - و بالله تعالى نستعين - :

قد عرفت في ما سبق ان الوضع في اصله و فرعه تابع لضرورة يراها الواضع حتى يتم امر مفاهمة بعض الناس بعضا ففى مفاهمة «زيد في الدار» وضع لكل من زيد و الدار و وصف الاول بكونه مكينا و الثانى بكونه مكانا أشياء من الدلالات بالمطابقة و الالتزام . ثم ان الواضع يرى وجودات اخرى في الخارج في هذا المثال و غيره غير ما ذكر و هو وجود «هذا في هذا» (اين در آن) و توصف هذه الوجودات بكونها لا في انفسها و متقومه بطرفين او اطراف و وضع لفظة «في» لافادة هذا المعنى . فالواضع و ان كان راي وجودات متعددة و كل وجود غير بالنسبة الى وجود آخر فظرفية دار لزيد غير ظرفيتها لبكر و هكذا لكن الذى رآه الواضع حين الوضع كان شيئا عاما و وضع اللفظة بازاء هذا العام ملغيا عنه خصوصية الفردية. و قد يؤدى ذلك بلغة الفرس في قالب:

«واضع در موقع وضع و لو حصصى متعدد ديده و هر کدام هم وابسته به طرفين خاص خودش است اما از اين تصور به تصورى عام رسیده که «طبيعت اين در آنی» باشد. منتها اين طبيعت مثل ساير طبایع بايد در قالب فردى يا افرادى ديده شود، اما در همان زمان که در قالب فردى يا افرادى ديده مى شود، خصوصيت فردى از طرفين ملغى است و لفظ هم برای همين طبيعت⁴ وابسته وضع شده است.»

نهدى بما ذكر الى امور و هي:

³ .لاحظ المصدر الاخير، ص 82.

⁴ .لسنا بصدد التركيز على هذه اللفظة، ما شئت فعبّر كتعبير الماهية و الجامع و غيرهما.